E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1999/103
2 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩
جنيف، ٥ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ٧ من جدول الأعمال
مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي

مذكرة من الأمين العام

وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٤، يتشرف الأمين العام أن يحيل طيه إلى المجلس تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي للنظر فيه.

99-19833 140799 150799

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ - ١٠	٣
ثانيا	- السياق الاقتصادي والوطني العام	١١-١٨	٥
ثالثا	- دور منظومة الأمم المتحدة	١٩-٢٥	٧
رابعا	- كفاية مساعدات المجتمع الدولي المقدمة إلى هايتي، واتساقها وفعاليتها وتنسيقها	٢٦-٤٢	٩
	ألف - كفاية المساعدات	٢٦-٢٥	٩
	باء - اتساق المساعدات	٢٦-٢٧	٩
	جيم - فعالية المساعدات	٢٨-٢٩	١٠
	دال - تنسيق المساعدات	٣٠-٤٢	١١
خامسا	- ملاحظات تكميلية	٤٣-٤٦	١٥
سادسا	- توصيات	٤٧-٥٩	١٦
	ألف - الحاجة إلى برنامج طويل الأمد لدعم هايتي	٤٧-٥٠	١٦
	باء - الحاجة إلى الاستقرار الوطني	٥١-٥٣	١٧
	جيم - الحاجة إلى مناخ داخلي آمن	٥٤-٥٧	١٨
	دال - الحاجة إلى تقرير تجميعي عن أنشطة الأمم المتحدة في هايتي	٥٨-٥٩	١٨

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي

أولا - مقدمة

١ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤/١٩٩٩ المؤرخ ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ إنشاء فريق استشاري مخصص لهايتي ليقدم إلى المجلس، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩، توصيات بشأن السبل التي تضمن كفاية واتساق وحسن تنسيق وفعالية المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لدعم حكومة هايتي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢ - وقرر المجلس، في القرار نفسه، أن يتكون الفريق الاستشاري المخصص من خمسة أعضاء في المجلس يعينهم رئيس المجلس مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل وبالتشاور مع المجموعات الإقليمية وحكومة هايتي. وإثر تلك المشاورات، وافق المجلس على أعضاء الفريق الاستشاري التالية أسماؤهم:

ماكاريم ويبيسونو	(إندونيسيا)	المجموعة الآسيوية (رئيسا للفريق الاستشاري)
جانيس بريدكالنز	(لاتفيا)	مجموعة أوروبا الشرقية
أنوند برياي نيوور	(موريشيوس)	المجموعة الأفريقية
جلسون فونسيكا الإبن	(البرازيل)	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
ميشيل ديفال	(كندا)	مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى

وقد مثل السيد فونسيكا، في بعض اجتماعات الفريق الاستشاري، إينيو كورديرو، الوزير المفوض، (البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة).

٣ - واستشار الفريق الاستشاري السلطات الهايتية خلال جميع مراحل إعداد هذا التقرير. ووفقا للفقرة ٢ من منطوق قرار المجلس ٤/١٩٩٩، سعى الفريق الاستشاري إلى الحفاظ على حوار متواصل مع الممثلين الرسميين لهايتي وإشراكهم في جميع أنشطته.

٤ - وعقد الفريق الاستشاري أول اجتماع له يوم الخميس، ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٩. وعقد رئيس الفريق الاستشاري، ماكاريم ويبيسونو سلسلة من الاجتماعات وجلسات الإحاطة الإعلامية تحت رئاسته بغرض جمع المعلومات من مختلف المصادر والنظر في أنجع السبل لمساهمة المجلس في الجهود المتواصلة من أجل تعزيز التنمية المستدامة في هايتي.

٥ - وفي ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٩، عقد الفريق أولى جلساته للإحاطة الإعلامية مع مسؤولين من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلم ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

٦ - وعـُقد اجتماع في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ مع ممثلي الأمم المتحدة في هايتي التالية أسماؤهم: جوليان هارستون، ممثل الأمين العام في هايتي ورئيس بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي وكولين جراندرسون، الرئيس التنفيذي للبعثة المدنية الدولية في هايتي، وهي بعثة مشتركة بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، وأوسكار فرنانديز - ترانكو، المنسق المقيم للأمم المتحدة في هايتي والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب ممثل الأمين العام.

٧ - وفي ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، دعا رئيس الفريق الاستشاري إلى غداء عمل حضره أعضاء الفريق إلى جانب ممثلي مجموعة بلدان "أصدقاء هايتي" والتي تضم الأرجنتين وشيلي وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا. وشملت المناقشات تبادل وجهات النظر بشأن التطورات في هايتي ومستقبل وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد.

٨ - وبناء على دعوة البنك الدولي، المكلف بتنسيق المساعدة التي يقدمها المانحون لهايتي، توجه الفريق الاستشاري إلى واشنطن (العاصمة) في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ للمشاركة في الاجتماع غير الرسمي لمانحي المساعدة لهايتي. وتكوّن الاجتماع الذي نظمه البنك الدولي من سلسلة من البيانات التي قدمتها مختلف الجهات المؤثرة في عمليات المساعدة الانمائية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية. كما حضر هذا الاجتماع ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٩ - وقام الفريق الاستشاري، في الفترة الممتدة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بزيارة لهايتي نظمها مكتب ممثل الأمين العام، بمساعدة من الحكومة الهايتية. وشملت الزيارة:

(أ) اجتماعا مع رئيس جمهورية هايتي رينيه بريفال؛ وجلسة عمل مع رئيس الوزراء جاك إدوارد اليكسس، وفريد جوزيف، وزير الاقتصاد والمالية؛ وجلسات عمل مع وزير الدولة للأمن العام، روبرت مانويل، فضلا عن شخصيات أخرى في هايتي؛

(ب) واجتماعات مع الزعماء السياسيين الهايتيين وأعضاء يمثلون فئة واسعة من المجتمع المدني؛

(ج) واجتماعات مع مجموعة بلدان "أصدقاء هايتي"؛

(د) ورؤساء وكالات الأمم المتحدة الموجودة في هايتي.

١٠ - ويود الفريق الاستشاري أن يعرب عن عميق امتنانه لجميع الكيانات على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي التي تعمل على مساعدة هايتي للاضطلاع بمهمتها، لا سيما البنك الدولي، ومكتب ممثل

الأمين العام في هايتي، ومكتب المنسق المقيم في هايتي. وقد قدم هذا الأخير، فضلا عما يوفره من مساعدة مستمرة ومتعددة الجوانب، تقريرا موجزا يشكل مدخلا مهما من مدخلات هذا التقرير. كما يود الفريق الاستشاري أن يشكر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على دعمها غير المحدود.

ثانيا - السياق الاقتصادي والوطني العام

١١ - سبقت الإشارة في التقرير الأخير الذي وجهه الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في هايتي (S/1999/579) إلى أن البلد يعافى ببطء من آخر أزمة سياسية له منذ نيسان/أبريل ١٩٩٧. ففي آذار/ مارس ١٩٩٩، عين رئيس وزراء جديد، وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩ شكلت حكومة انتقالية جديدة. كما أنشئ مجلس انتخابي مؤقت جديد، وشُرع في الإعداد للانتخابات التشريعية والمحلية المزمع إجراؤها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ ومن المتوقع تنصيب برلمان جديد بحلول ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وستلي الانتخابات التشريعية انتخابات رئاسية يزمع إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

١٢ - ووصف الأمين العام الخطوات المتخذة حتى الآن من قبل القيادة السياسية الهايتية للسعي إلى تسوية الأزمة السياسية الطويلة الأمد عن طريق الانتخابات بأنها خطوات مشجعة، ودعا جميع الزعماء السياسيين الهايتيين إلى المشاركة البناءة في العملية الانتخابية لضمان نجاحها. واعترافا من الحكومة الانتقالية بأن الانتخابات التشريعية والمحلية القادمة هي السبيل الوحيد الناجع لحل الأزمة الراهنة، أعلنت في خطة العمل التي أصدرتها مؤخرا، خططا للعمل الوثيق مع المجلس الانتخابي المؤقت لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وواضحة وللسعي من أجل بعث اهتمام السكان الهايتيين وتشجيع مشاركتهم في عملية إرساء الديمقراطية. وتعهدت مجموعة المانحين ومنظومة الأمم المتحدة من جانبهما بتقديم دعم نشط للعملية الانتخابية من خلال تقديم الدعم المالي والسوقي والتقني المباشر شريطة أن تتخذ الحكومة تدابير كافية لضمان الأمن والشفافية. ويقدم هذا الدعم حاليا بالاقتران مع دور التيسير السياسي الذي تضطلع به مجموعة بلدان "أصدقاء هايتي" وممثل الأمين العام وعدد من الشخصيات، بمن فيهم الرئيس السابق لكوستاريكا أوسكار أرياس.

١٣ - ولا تزال هايتي البلد الوحيد الأقل نموا في النصف الغربي من الكرة الأرضية. والمؤشرات المتعلقة بحالة التنمية فيه ضعيفة بالمقارنة مع بلدان أخرى على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. فالدخل الفردي السنوي في هايتي البالغ ٢٥٠ دولارا أمريكيا أقل بصورة ملحوظة من معدل ٣٢٠ ٣ دولارا أمريكيا وسطيا بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويقدر البنك الدولي، استنادا إلى التقييم الذي قام به في آذار/ مارس ١٩٩٨ عن الفقر في هايتي، أن نحو ٨٠ في المائة من ثلثي السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية تقريبا من الفقراء ويعتبر ثلثا هؤلاء تقريبا من الفقراء المدقعين. وعلاوة على انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هايتي فإنه يتعين عليها أيضا معالجة القضايا الخطيرة المتعلقة بتوزيع الثروة. إذ يقدر أن حوالي ٤ في المائة من السكان يملكون ٦٦ في المائة من مجموع موارد البلد، ويملك ١٦

في المائة منهم ١٤ في المائة منها، بينما يملك ٧٠ في المائة منهم ٢٠ في المائة منها بالكاد ويعتبر ١٠ في المائة من السكان من المعدمين تماما.

١٤ - ورغم هذه المؤشرات الاجتماعية السلبية، فإن اتجاهات الأداء الاقتصادي الإجمالي منذ عودة الحكومة الدستورية من المنفى في عام ١٩٩٤ تبين بعض الإنجازات الايجابية. فالمهمة التي قام بها مؤخرا صندوق النقد الدولي لاستعراض الأداء الاقتصادي في آذار/ مارس ١٩٩٩ أبرزت بعض تلك الانجازات.

١٥ - إن البرنامج الاقتصادي الذي يشرف عليه حاليا صندوق النقد الدولي والذي وضع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ كمتابعة لبرنامج ١٩٩٨/١٩٩٧ يهدف إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق مزيد من التقدم في مجال الإصلاح الهيكلي فيما تستقر الحالة السياسية وفيما ينظر في إمكانية وضع برنامج جديد لمرفق تكيف هيكلي محسن. ولدى صياغة برنامج ١٩٩٩/١٩٩٨ روعيت الآثار السلبية الناجمة عن إعصار جورج. ويهدف البرنامج إلى تعزيز نمو الناتج واحتواء التضخم وأوجه العجز في ميزانية الحكومة المركزية، وزيادة الاحتياطيات الدولية، ومواصلة دعم الإصلاحات الهيكلية في قطاع المشاريع العامة. كما يأخذ البرنامج في الاعتبار السياسات القطاعية المدعومة من المانحين الرامية إلى تحسين الكفاءة في مجالات التعليم والصحة والعدل وإصلاح الهياكل الأساسية وصيانتها، ويقر تلك السياسات.

١٦ - ولكن يجب النظر إلى هذه الاتجاهات الإيجابية نسبيا في إطار تحديات التنمية الهائلة، لا سيما الحاجة إلى مكافحة الفقر المدقع الشامل مع إجماع البلد على رؤية إيجابية متبادلة وطويلة الأجل لمستقبله. وهذا التحدي يتعاظم مع الأزمة السياسية الطويلة الأمد التي أضعفت سلطة الدولة وقدرتها، المضمحلة أساسا، على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان. وعلى صعيد آخر، فإن التحدي يكمن في إدارة عملية التنمية لضمان اتخاذ الإجراءات الوطنية والدولية العاجلة للتخفيف من الفقر المدقع والشامل دون نسيان الحاجة إلى بناء مؤسسات وطنية قوية للحكم على الأجلين المتوسط والطويل.

١٧ - وإلى جانب الحاجة الأساسية إلى إعادة الوظائف الأساسية للدولة ومؤسسات الحكم فيها وتحسينها بشكل ملحوظ، أوصى تقرير البنك الدولي عن تقييم الفقر (١٩٩٨) أيضا بعدد من التدابير التي يلزم اتخاذها لضمان تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في هايتي. وتشمل هذه التدابير (أ) تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وتقليص الاختلالات بغية تشجيع استثمارات القطاع الخاص؛ و (ب) تحسين نوعية الإنفاق الحكومي بالاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية ورفع مستوى الرأسمال البشري؛ و (ج) ترشيد المساعدة المقدمة من المانحين الخارجيين.

١٨ - وتنحصر ولاية الحكومة الانتقالية التي شكلت حديثا والتي تم تنصيبها في نيسان/أبريل ١٩٩٩ في تيسير تنظيم الانتخابات العامة القادمة وتحديد الأولويات القصيرة والمتوسطة الأجل التي يمكن لحكومة لاحقة أن تبدأ في إنجازها بدرجة أكبر من الاستدامة. وفي ضوء الحالة الراهنة التي دعيت الحكومة للعمل فيها، فإن إجراءاتها في هذا الوقت لا يمكن أن تكون إلا ذات طابع قصير الأجل حيث أن أولى أولوياتها

هي تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في أسرع وقت ممكن للمساعدة على ضمان الاستقرار المؤسسي. فعملها في القطاعات المذكورة أعلاه سيتمثل بالتالي في مشاريع قصيرة الأجل وفي التفكير في السياسة العامة لتحديد النهج الملائمة للحكومات اللاحقة.

ثالثا - دور منظومة الأمم المتحدة

١٩ - تتألف منظومة الأمم المتحدة في هايتي من:

(أ) بعثتين هما: بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي المكلفة بالشرطة المدنية والبعثة المدنية الدولية في هايتي، وهي بعثة لمراقبة حقوق الإنسان. وتقدم هاتان البعثتان تقارير عن طريق إدارة عمليات حفظ السلم وإدارة الشؤون السياسية على التوالي إلى مجلس الأمن والجمعية العامة؛

(ب) وسبع وكالات هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية. وترفع هذه الوكالات تقاريرها إلى الجمعية العامة عن طريق مجالس إدارتها والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ج) ومؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي).

وعلاوة على ذلك فإن المنظمة الدولية للهجرة تشارك دائما في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في هايتي.

٢٠ - وخلافا للمؤسسات الثنائية والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى الممثلة في هايتي، فإن وكالات الأمم المتحدة تحظى بدرجة من المرونة مكنتها من العمل بصورة وثيقة مع كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية لمساعدة السكان على المستوى الشعبي أثناء وبعد الحظر الذي أعقب الانقلاب العسكري لعام ١٩٩١. وتشمل مجالات المساعدة ما يلي:

(أ) الحكم السليم، بما في ذلك دعم عملية إرساء الديمقراطية، وتوجيه الشرطة وإصلاح النظام القضائي، وحقوق الإنسان، وتحديث الدولة والإصلاحات، واللامركزية والحكم المحلي القائم على المشاركة، والدعم الانتخابي؛

(ب) الرعاية الصحية الشاملة، بما في ذلك مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب والمسائل السكانية؛

(ج) اتقاء الكوارث والتأهب لها وإدارتها؛

(د) تعزيز العمالة المنتجة؛

(هـ) توفير التعليم الأساسي للجميع؛

(و) حماية البيئة وتجديدها؛

(ز) الأمن الغذائي؛

(ح) التنمية الثقافية والسياحة؛

(ط) ثقافة السلم والهجرة؛

(ي) دعم آليات التنسيق بين الحكومات، والمانحين، ومنظومة الأمم المتحدة.

٢١ - وباستثناء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن مدفوعات منظومة الأمم المتحدة في هايتي لدعم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية تبلغ ١٢٧,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة منذ عودة الحكومة الدستورية. وخلال هذه الفترة، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر المانحين في منظومة الأمم المتحدة حيث بلغ مجموع ما دفعه ٥٤ مليون دولار في الفترة ما بين ١٩٩٥ و ١٩٩٨. لكن منذ عام ١٩٩٨، تقلصت مدفوعات البرنامج الإنمائي بشكل كبير ويرجع ذلك جزئيا إلى الانخفاض العام في موارد البرنامج على المستوى المركزي. ومن المانحين المهمين الآخرين في منظومة الأمم المتحدة برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، حيث تجاوزت مدفوعات كل منها ١٠ ملايين دولار في الفترة ما بين ١٩٩٥ و ١٩٩٨.

٢٢ - وخلال اجتماع عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٩ برئاسة المنسق المقيم الذي يعتبر أيضا ممثلا مقيما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائبا لممثل الأمين العام، تم الاتفاق على تعزيز التقدم المحرز في مجال التنسيق بين الوكالات عن طريق إعداد تقييم قطري مشترك بنهاية عام ١٩٩٩. وهذه خطوة أساسية في إطار برنامج الإصلاح الذي تقدم به الأمين العام إذ ستفضي إلى صياغة إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، فضلا عن دورات برمجة متسقة بحلول عام ٢٠٠٢. كما أنها ستكمل إطار التنمية القطرية الذي وضعه البنك الدولي. وستتوفر لوكالات الأمم المتحدة، بفضل التقييم القطري المشترك، العناصر الضرورية لتحديد برنامج طويل الأجل للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة لهايتي ولتعزيز الاتساق والتكامل بين عملياتها.

٢٣ - وتلبية لأكثر احتياجات التأهب للكوارث إلحاحا، عقد فريق إدارة الكوارث اجتماعات عادية للاستعداد لموسم الإعصار. وفي عام ١٩٩٩ ستستفيد هذه الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في هايتي من مشروع للمساعدة التقنية ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمت الموافقة عليه حديثا. ومن شأن هذا المشروع، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أن يعزز قدرة السلطات الهايتية على اتقاء الكوارث وإدارتها.

رابعا - كفاية مساعدات المجتمع الدولي المقدمة الى هايتي، واتساقها وفعاليتها وتنسيقها

ألف - كفاية المساعدات

٢٤ - استجاب المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، لعودة الحكومة الدستورية من المنفى في نهاية عام ١٩٩٤ باستئناف المساعدات الإنمائية الرسمية اعتبارا من عام ١٩٩٥. إلا أن حجم المعونة الإجمالي قد أخذ في التناقص على نحو بالغ. وفي الوقت الحالي، لا تتجاوز البرامج الجارية المستويات المحددة ٠المجازة قبل حزيران/يونيه عام ١٩٩٧ عندما ثار الجدل الانتخابي الذي أعقبته استقالة الحكومة. وحسبما يبين الجدول رقم ١، فقد انخفض مجموع المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة إلى هايتي بنحو ٣٥ في المائة فيما بين سنتي ١٩٩٥ و ١٩٩٨. وهذا الانخفاض أبعد ما يكون عن الإشارة إلى تعمد المانحين إنقاص المعونة المقدمة إلى هايتي، بل يرتبط مباشرة بقيود القدرة الاستيعابية وعدم موافقة برلمان هايتي على قروض متاحة. وفي كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٨، كانت هناك برامج ومشاريع جديدة لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي تربو قيمتها الإجمالية على ٥٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وتنتظر موافقة برلمان هايتي أو اللمسات الأخيرة التي تضعها بعثات الإعداد. ونتيجة للخلافات بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي، لا تزال هذه البرامج الجديدة تنتظر الموافقة، بل ولن تحظى بالموافقة ريثما يجتمع برلمان جديد. وهناك شركاء آخرون عديدون يواجهون الحالة نفسها، وهو ما يخلف آثارا سلبية جدا على معدل تدفق الموارد على هايتي. ومن المأمول أن توفر الانتخابات المقبلة الإطار المؤسسي اللازم لضمان تحقق الكفاية مرة أخرى في تدفقات المعونة الموجهة إلى هايتي.

٢٥ - ورغم الحجم الهائل لاحتياجات هايتي من المساعدات الخارجية، ينبغي القول بأنه رغم هذا الانخفاض الملحوظ في تلك المساعدات لا تزال هايتي أحد كبار المستفيدين من المساعدات الإنمائية، إذ بلغ نصيب الفرد في عام ١٩٩٥ من المعونة ٧٤ دولارا، وفي عام ١٩٩٦ بلغ ٥٧ دولارا، وفي عام ١٩٩٧ بلغ ٤٧ دولارا، مقابل نصيب للفرد في العالم النامي بوجه عام يبلغ ١٢ دولارا في المتوسط.

باء - اتساق المساعدات

٢٦ - يمكن القول بوجه عام أن المساعدات الخارجية المقدمة إلى هايتي منذ عودة الحكومة الدستورية قد استهدفت تلبية الاحتياجات الإنمائية الوطنية التي حددتها الحكومة والمجتمع الدولي. والإطار الذي

تحددت بفضله غالبية هذه الاحتياجات حينذاك هو برنامج الإنعاش في حالة الطوارئ، الذي تعهد المانحون بتقديم الأموال إليه. وحتى الآن، عالجت مجالات تركيز المساعدات الأجنبية المجالات ذات الأولوية في هذا البرنامج، وفي غيره من البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف التي اشترك في إعدادها أكثر من طرف. إلا أن سياسات المعونة التي يتبعها بعض الشركاء قد اقتضت منهم العمل بصفة مباشرة على صعيد القواعد الشعبية، باستعمال المنظمات الدولية غير الحكومية كوكلاء منفذين. وبينما ساعد هذا النهج على تحقيق نتائج ملموسة على هذا الصعيد، فإنه لم يساعد الحكومة في جهودها الرامية إلى تحسين دورها التنسيقي وتعزيز اتساق المساعدات الإنمائية عموما.

٢٧ - ولكي توحد منظومة الأمم المتحدة اعتبارا من سنة ٢٠٠٢ بدء دورات برمجتها، تمشيا مع أهداف إصلاح الأمم المتحدة، فإنها تستهدف القيام، عن طريق آليتها المتمثلة في الممثلين المقيمين، بدعم الجهود الإنمائية لضمان زيادة اتساق المساعدات الخارجية. وعلى النحو المبين أعلاه، فإن التقييم القطري المشترك المعتزم إجراؤه سيشكل أيضا إسهاما هاما في هذه الجهود.

جيم - فعالية المساعدات

٢٨ - من الواضح، على الرغم من عدم إجراء أي تقييم رسمي يبين تأثير المعونة في هايتي على مدى السنوات الخمس الماضية، أن المساعدات الخارجية الضخمة قد أسهمت إسهاما هاما في سير العمل بالحكومة. وقد جاءت هذه الفترة في أعقاب ثلاث سنوات اتسمت بمركزية السلطة فيما بين سنتي ١٩٩١ و ١٩٩٤، وحينئذ أوقف الإنفاق المرتبط بالمعونة الأجنبية الرسمية وحدث تباطؤ شديد في النشاط الاقتصادي. وثمة مشكلة رئيسية تواجه إيصال المساعدات الأجنبية، هي عدم كفاية التنسيق الحكومي وبطء الإنفاق المعزو إلى تضاؤل القدرة الاستيعابية.

٢٩ - وثمة عامل آخر يؤثر على فعالية المعونة المقدمة إلى هايتي، هو تركيز موارد المانحين على الأنشطة الإنسانية. وهناك الآن حاجة إلى تحويل وجهة هذه الموارد صوب دعم أهداف التنمية المستدامة، بما فيها بناء القدرات وبناء المؤسسات. ونظرا للتطور الراهن في احتياجات هايتي الإنمائية، فمن المهم زيادة التركيز على بناء قدرات لقياس تأثير المعونة على البلد وتأثير برامج وطنية معينة وبرامج معينة يرعاها المانحون على الحالة الإنمائية عموما. ولهذه الغاية، شرعت منظومة الأمم المتحدة في هايتي، بقيادة المنسق المقيم، في عدد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز قدرة البلد على إنتاج احصاءات اجتماعية اقتصادية تعد شديدة الأهمية لرصد تقدمه الإنمائي. وبالإضافة إلى المواءمة الداخلية بين النهج المشار اليها أعلاه، توشك منظومة الأمم المتحدة أيضا على الشروع في مبادرة من نوع ٢٠/٢٠[1] لصالح هايتي بهدف تشجيع الحكومة والمانحين على زيادة اهتمامهم بالقطاعات الاجتماعية. وبتركيز المعونة والموارد الوطنية على هذه القطاعات سيصبح ممكنا استهداف القطاعات السكانية الأشد احتياجا.

دال - تنسيق المساعدات

التنسيق الحكومي

٣٠ - يتسم تعزيز دور الحكومة القيادي في مجال تنسيق المعونات بأهميته فيما يختص بزيادة فعالية التعاون بين هايتي وشركائها الإنمائيين الدوليين. وقد تركت العقود المشوبة بعدم الاستقرار المؤسسي تأثيرا سلبيا على القدرات التنسيقية الحكومية التي تراكمت في السنوات الأخيرة. وقد ازدادت الحالة تفاقما باطراد بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في سنة ١٩٩١، عندما ذهبت الحكومة الدستورية إلى المنفى وحدث فراغ في المجال الإنمائي ملأه المانحون الدوليون والمنظمات الدولية غير الحكومية. ومنذ عودة الحكومة الدستورية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وجدت المؤسسات المكلفة رسميا بتنسيق المعونات صعوبة متزايدة في تحقيق التنسيق الفعال بين أنشطة معظم الشركاء الخارجيين. وهذا يعزى جزئيا إلى مبادرات وقف المانحون وراءها والى عدم تخلي كثير من هؤلاء الشركاء، ومن بينهم بعض المنظمات غير الحكومية، حتى الآن عن ممارسات التشغيل المعتمدة في خلال سنوات الحظر والمتسمة بدرجة شديدة من الاستقلالية.

٣١ - ومنذ عودة الحكومة الدستورية، وتنفيذ المشاريع الممولة من المانحين في المرحلة التشغيلية يندرج ضمن مسؤولية وكالتين حكوميتين خاصتين، هما الوحدة المركزية للإدارة وصندوق المساعدات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أنشئت هاتان الوكالتان تسهيلا لتنفيذ المشاريع في ظروف الطوارئ. ولكل من هذين الكيانين مجلس مديرين، يشمل ممثلين للوزارة وللوكالات الحكومية الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وتلقى مكتب رئيس الجمهورية من المانحين دعما مشاريعيا وأداره، كما شارك في مراقبة تنفيذ مجموعة متنوعة من مشاريع البنية الأساسية الحضرية. وهناك وحدة تنفيذ تتابع التقدم المحرز في هذه الجهود وغيرها من الجهود المدعومة من المانحين.

٣٢ - وأنشئت ابتداء من سنة ١٩٩٥، في كل وزارة قطاعية، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء، وحدات للتنسيق بين المشاريع والمانحين. وهذا يعبر عن سياسة، أكدتها الحكومة لاحقا في سنة ١٩٩٦، تستهدف إعطاء الوزارات القطاعية المسؤولية عن إدارة وتنسيق إسهامات المانحين المقدمة لكل قطاع من قطاعات هذه الوزارات. والغرض من هذه الوحدات هو ضمان القضاء على ازدواجية المشاريع، وتلبية المتطلبات الإجرائية ومتطلبات الإبلاغ بسهولة وسرعة. وبهذه الطريقة، تفرغت الوحدات الفنية التابعة للوزارات المعنية لمعالجة الجوانب الفنية في البرامج. وبين تقييم لهذه الوحدات أجرته في سنة ١٩٩٧ مجموعة استشارية تابعة للبنك الدولي أن أداءها قد حقق نتائج متباينة. وقد أنشأت وزارتان على الأقل وحدتين للتنسيق بين المانحين تحاولان المواءمة بين المشاريع القائمة، وذلك بجمع شمل المانحين وتحديد الثغرات البرنامجية والتماس تمويل مشاريعي جديد على أساس عملية تخطيط استراتيجي جارية. والمشكلات الرئيسية التي تواجه هاتين الوحدتين شملت الاتصال بالمانحين، والإجراءات الإدارية الحكومية والإجراءات التي فرضها المانحون على صعيد تحديد المشاريع، ومرحلتي التصميم والتنفيذ، وعدم وجود معلومات كافية بشأن المشاريع الجارية والمشاريع المدرجة في الخطة.

٣٣ - وتسلم الحكومة بأهمية التنسيق الفعال بين المانحين، ولذلك فقد شرعت مؤخرا في عدد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز قيادتها في هذا المجال. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المانحين، نظم عدد من حلقات العمل المتعلقة بالتنسيق والتخطيط اللامركزي للمساعدة على إيضاح سياسات الحكومة وتوقعاتها في هذا المجال. وتبين خطة العمل الحكومية الصادرة حديثا أن مكتب رئيس الوزراء يعتزم وضع سياسات جديدة في عدة مجالات، من بينها التعاون الدولي وتنمية الموارد البشرية، لمساعدتها على تحقيق مهامها التنسيقية. وسيجري التشديد على تهيئة تدفقات إعلامية فعالة ونظم للتوثيق، وتحقيق المواءمة بين إجراءات الإدارة والتنسيق بإعداد دليل للإجراءات.

التنسيق في إطار مجموعة المانحين

٣٤ - لا تزال عملية المجموعة الاستشارية، التي يسرها البنك الدولي، تمثل الإطار للتنسيق فيما بين المانحين ولإجراء المشاورات بين المانحين والحكومة بشأن الأولويات والسياسات الإنمائية، وبشأن مسائل التمويل. وقد عقد في باريس في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٥ أول اجتماع رسمي للمجموعة الاستشارية المعنية بهايتي، وفيه تعهدت مجموعة المانحين بتبرعات تربو قيمتها على بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعقد اجتماع ثان في نيسان/ابريل ١٩٩٧، وتم التوصل فيه، ضمن جملة أمور، إلى توافق في الآراء بشأن العناصر الأساسية لاستراتيجية شاملة تستهدف التخفيف من وطأة الفقر. كما أرسلت رسالة إلى برلمان هايتي لإعطاء دفعة للإجراء التشريعي اللازم لضمان استفادة السكان من برنامج الإصلاح. وشملت القطاعات الرئيسية التي غطيت في هذه الاجتماعات كلا من الزراعة، والتعليم، والبيئة، والصحة، وإصلاح النظام القضائي، والطرق والنقل، والمياه والمرافق الصحية، والحكم، والتخفيف من وطأة الفقر.

٣٥ - وقد أعاقت الأزمة السياسية المتابعة الرسمية للمسائل القطاعية المطروحة في خلال هذين الاجتماعين اللذين عقدتهما المجموعة الاستشارية. ونظرا لهذه الحالة، أخذ المانحون في إجراء مشاورات غير رسمية فيما بينهم من خلال اجتماعات شهرية في هايتي. وشهد هذه الاجتماعات ممثلوا مجموعة المانحين ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وعقد البنك الدولي في واشنطن (العاصمة) اجتماعات رسمية أخرى مخصصة الغرض، كما أنشئت أفرقة عاملة معنية بإصلاح النظام القضائي، وحماية البيئة، والصحة، والزراعة والتنمية الريفية، والتعليم، ودعم الشرطة. وكان الغرض من هذه المشاورات تمكين المانحين من تحديد مجالات التكامل فيما بين برامجهم وتحاشي ازدواجها، فضلا عن التحاور والمواءمة بين آرائهم ونهجهم فيما يختص بالمسائل المتعلقة بسياسة المعونة.

٣٦ - وبفضل آليات التشاور هذه، وفقت مجموعة المانحين والأمم المتحدة في الحفاظ على الحوار المتعلق بالسياسة الإنمائية بينما تستمر الجهود على الصعيد السياسي لحل الأزمة. كما أمكن مواصلة ما يموله المانحون من برامج أجيزت قبل الأزمة الراهنة، وبذلك أمكن للسكان أن يواصلوا الاستفادة من الدعم الإنمائي الحيوي. وقد استعرض آخر اجتماع للمانحين، وهو الاجتماع المعقود في واشنطن العاصمة في آذار/مارس عام ١٩٩٩، التقدم المحرز في هذه القطاعات كافة وقرر مواصلة المشاورات المتصلة بذلك وتعزيزها. ونظرا للطابع الانتقالي للحكومة التي تولت الحكم حديثا، لم تسع هذه الحكومة إلى عقد اجتماع رسمي

للمجموعة الاستشارية. ومرة أخرى، فإن الأثر المترتب على ذلك هو ضرورة توقف جميع صور الحوار بين سلطات هايتي وشركائها الإنمائيين الرئيسيين بشأن السياسات العامة الطويلة الأجل ريثما تتجدد المؤسسات الحكومية بفعل الانتخابات المقبلة.

التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

٣٧ - وبينما تتولى بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة والبعثة المدنية الدولية في هايتي مسؤولية الإشراف على الشرطة وبرامج احترام حقوق الإنسان على التوالي، فإن باقي منظومة الأمم المتحدة يشترك بصورة نشطة بقيادة المنسق المقيم، في الأنشطة الإنمائية الاجتماعية الاقتصادية في القطاعات التي تعنى بها مختلف الوكالات. وقد أحرز تقدم هام منذ بداية سنة ١٩٩٨ في مجال التنسيق بالأمم المتحدة. ولاحظ الأمين العام في تقريره الأخير (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨) بشأن بعثة الشرطة المدنية أن هايتي تجسد مثالا ممتازا للطريقة التي تستطيع بها مختلف مؤسسات الأمم المتحدة العمل معا بفعالية.

٣٨ - وعقب حلقة العمل الأولى للتنسيق التي عقدت في أيار/ مايو ١٩٩٨، أنشئت سبعة أفرقة عاملة مواضيعية في أواسط ١٩٩٨، تعنى بمواضيع السكان والبيئة، والمساواة بين الجنسين، والأمن الغذائي، والحكم المحلي، والصحة، والتعليم، والعمالة المنتجة. وتمثلت ولاية هذه الأفرقة في: (أ) إجراء تحليلات للحالة في كل من القطاعات المحددة؛ و (ب) تقييم أنشطة الأمم المتحدة الجارية؛ و (ج) تقديم توصيات من أجل تحسين التنسيق. كما أنشئ فريق عامل ثامن للخدمات المشتركة. وقدمت الأفرقة نتائجها وتوصياتها خلال حلقة العمل الثانية للتنسيق فيما بين الوكالات التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وكانت التوصيات الرئيسية كالتالي: (أ) الشروع بسرعة في صياغة أعمال مشتركة ملموسة، وتنفيذها؛ و (ب) تركيز مساعدة الأمم المتحدة على الأولويات الوطنية التي حددتها الأفرقة العاملة بالتشاور مع حكومة هايتي وفي المجالات التي لمنظومة الأمم المتحدة بها مزايا نسبية واضحة؛ و (ج) بدء الأعمال التحضيرية للقيام بتقييم قطري مشترك يمهد الطريق لوضع برامج طويلة الأجل في مجال مساعدة الأمم المتحدة لهايتي.

٣٩ - ويجري حاليا إعداد اختصاصات الفريق العامل المعني بالتقييم القطري المشترك بصورتها النهائية. وقد حدد التاريخ المستهدف لوضعها النهائي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وستأخذ في الاعتبار خطة العمل التي أصدرتها الحكومة مؤخرا. وقد أنيطت بالوكالات المسؤوليات التالية: (أ) جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك (انظر الجدول - ١)؛ و (ب) إعداد تقرير للحالة بشأن الاتفاقيات والإعلانات والمؤتمرات الدولية الرئيسية (انظر الجدول - ٢). وقد جرى وضع قائمة أولية بمواضيع التقييم القطري المشترك ومراكز التنسيق الخاصة بكل منها، كما حددت ثلاثة مواضيع متداخلة (المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والفقر). أما تقسيم العمل فيما بين الوكالات فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها في مختلف المجالات المواضيعية فيرد تفصيله في الجدول - ٢.

٤٠ - وكما أشير من قبل، وامتثالا لقرارات الجمعية العامة، واصلت وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في هايتي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي) بذل جهودها الرامية إلى مواءمة الدورات البرنامجية الخاصة بكل منها قبل حلول عام ٢٠٠٢. وسيكون قد سبق ذلك، في سنة ٢٠٠١، صياغة إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة لهايتي.

تمثيل الأمم المتحدة في هايتي

٤١ - توخيا للاندماج السلس لأنشطة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي مع دور الأمم المتحدة السياسي والمتعلق بحفظ السلام في هايتي، فإن الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي بالإضافة إلى كونه المنسق المقيم لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، هو أيضا نائب ممثل الأمين العام ونائب رئيس بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة.

٤٢ - وقد مكن هذا الجمع الفريد من:

(أ) حدوث تكامل وثيق بين بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خاصة فيما يتعلق بما يلي:

'١' تنسيق المساعدة المقدمة لشرطة هايتي الوطنية؛

'٢' تقديم المساعدة للعملية الانتخابية، حيث يقوم كل من ممثل الأمين العام والبرنامج الإنمائي بدور أساسي في مجال التنسيق، في الجانبين السياسي والتقني، على التوالي؛

'٣' تقديم المساعدة في حل الأزمة المؤسسية وتيسير عملية المصالحة؛

(ب) إبلاغ الأمم المتحدة بصورة مباشرة ومستمرة، بما في ذلك من خلال التقارير الفصلية المقدمة من ممثل الأمين العام إلى الأمين العام بشأن الأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة والتقدم المحرز من حيث تنسيق الأمم المتحدة وتنفيذها لبرنامج الإصلاح الذي أعده الأمين العام.

خامسا - ملاحظات تكميلية

٤٣ - لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل بغية ضمان استمرار تقديم المساعدة الدولية على نحو كاف ومتسق في الوقت الحاضر والمستقبل دعما لحكومة هايتي في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان معالجة المشاكل الرئيسية المتعلقة بتنسيق وفعالية المساعدة المقدمة. وقد سبقت الإشارة إلى أن بناء القدرات أمر ذو أهمية قصوى وهدف حاسم من أجل تقديم المساعدة لهايتي في كافة القطاعات. وسيمكن ذلك حكومة هايتي والمجتمع المدني من تنسيق واستيعاب التعاون الاقتصادي الدولي بفعالية.

٤٤ - وحيث أن حوالي ٨٦ في المائة من الاستثمارات الإنمائية بهايتي تمول من موارد خارجية، فإن من الحيوي ألا يحافظ على تدفق هذه الموارد إلى البلد فحسب بل ينمى أيضا خلال السنوات القليلة المقبلة، إذ أن البلد يسعى إلى تعزيز مؤسساته وتسريع نمائه الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، فسيتعين على الحكومة في الوقت ذاته معالجة أضعف حلقة في سلسلة المعونة الإنمائية، وهي عدم كفاية جهاز إدارة المعونة وتنسيقها. ومن المؤسف أن المأزق السياسي يعيق بناء القدرات داخل المؤسسات الوطنية التي تتولى تنسيق شؤون المعونة، مما جعل من الصعب الموافقة على مشاريع جديدة للتعاون التقني، لو تحققت لعزز البعض منها قدرات الإدارة والتنسيق. وستحقق أول خطوة على طريق استتباب الاستقرار المؤسسي وكفالة اضطلاع الحكومة فعلا بدورها القيادي في صياغة السياسة الإنمائية وتنفيذها بعقد الانتخابات المقبلة لتجديد البرلمان وجمعيات المجالس المحلية وتيسير تشكيل حكومة جديدة.

٤٥ - وتشكل المجموعة الاستشارية بقيادة البنك الدولي آلية تنسيق المعونة الرسمية بين مجموعة المانحين الثنائيين، وفيما بين المانحين وحكومة هايتي. وبالرغم من رغبة المانحين في تعزيز هذه العملية ودعمها، فلن يتسنى للمجموعة الاستشارية عقد اجتماع رسمي لتناول الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل مع شركاء هايتي قبل انتخاب برلمان جديد. وفي غضون ذلك، أنشأت مجموعة المانحين ومنظومة الأمم المتحدة آليات غير رسمية للتنسيق والتشاور ونجحت بالفعل في خفض حالات الازدواج إلى أدنى حد ممكن، وإيجاد تواؤم فيما بين برامجها وتشمل هذه الآليات أفرقة عاملة واجتماعات منتظمة للمانحين داخل هايتي وفي واشنطن (العاصمة).

٤٦ - ومن المسلم به وجود صلة حيوية بين الاستقرار الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبأن تقديم مساعدة مناسبة وكافية لهايتي يتوقف بصورة كبيرة على العودة إلى حالة الاستقرار السياسي. ولهذا، فإن من الأهمية بمكان أن تدعم كافة القوى السياسية الانتخابات المقبلة وتتفق على الطرائق المناسبة لمشاركة الشعب بها مشاركة كاملة.

سادسا - التوصيات

ألف - الحاجة إلى برنامج طويل الأجل لدعم هايتي

٤٧ - ثمة حاجة مسلم بها إلى وضع إطار استراتيجي ونهج شامل، بالتعاون مع مجموعة بلدان "أصدقاء هايتي" وغيرهم من المانحين والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، من أجل برنامج طويل الأجل لدعم الأمم المتحدة لهايتي يشمل مجالات التعليم، وبناء السلم، والقضاء على الفقر، والانتعاش الدائم والتنمية المستدامة. ويجب على حكومة هايتي أن تقوم بدور قيادي في تحديد أهداف وأولويات الاستراتيجية وبرنامج الدعم الطويلي الأجل، طبقا للفقرة ١٧ من الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٨ التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٨ - وقد بذلت وكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية بمساعدة هايتي من خلال آلية المنسق المقيم جهودا متضافرة، ساهم فيها كذلك المانحون المتعددو الأطراف والثنائيون الذين نسقوا أعمالهم ومساهماتهم من خلال المجموعة الاستشارية بقيادة البنك الدولي، وبالتشاور مع سلطات هايتي.

٤٩ - وبالرغم من ذلك، فثمة حاجة كبيرة إلى بناء القدرات وتعزيز الدور القيادي لحكومة هايتي في توفير التوجيه والتنسيق لكافة الأنشطة الإنمائية، بما في ذلك تنسيق المعونة لدى الطرف المتلقي، وتهيئة الطاقة الاستيعابية وتعزيز العمالة وإيجادها. وقد ثبت أن بناء القدرات يمثل عاملا حاسما لتمكين الحكومات والمجتمع المدني من تدبير شؤونها واستيعاب التعاون الدولي في حالات ما بعد الأزمة بصورة فعالة.

٥٠ - يوصي الفريق الاستشاري المخصص لهايتي بأن:

(أ) يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام بأن ينشئ بالتشاور مع حكومة هايتي وبتسخير وجود الأمم المتحدة في هايتي، الآليات اللازمة لوضع استراتيجية وبرنامج طويلي الأجل لدعم هايتي في مجالات التعليم وبناء السلم والقضاء على الفقر والإنعاش الدائم والتنمية المستدامة، والهادفة خصوصا إلى تمتين أهداف بناء القدرات في المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على السواء؛

(ب) يواصل كل من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية والمانحين الثنائيين، بما في ذلك داخل اجتماعات المجموعة الاستشارية بقيادة البنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية، تقديم الدعم لحكومة هايتي والعمل في تعاون وثيق معها ومع بقية مجموعة المانحين بهدف إعداد ودعم الاستراتيجية والبرنامج الطويلي الأجل لهايتي، بما في ذلك منح الأولوية لأهداف التنمية المستدامة وبناء القدرات.

(ج) ولا يزال يجري تنسيق العمل الذي تضطلع به وكالات منظومة الأمم المتحدة في هايتي عن طريق آلية المنسق المقيم، حيث ثبت أنها أداة مناسبة جدا للتنسيق الفعال. وينبغي مواصلة تعزيز هذا التنسيق عن طريق إنجاز التقييم القطري المشترك ثم إعداد إطار للمساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة إلى هايتي، تتحدد فيه العناصر اللازمة لوضع برنامج طويل الأجل وفعال للمساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة إلى ذلك البلد. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يوفر المزيد من الموارد المالية والتقنية لهذه الآلية لزيادة تعزيزها؛

(د) ويتصدى البرنامج الطويل الأجل لدعم التنمية في هايتي للمسائل المتعلقة ببناء قدرات المؤسسات الحكومية، ولا سيما في مجالات من قبيل الحكم، وتعزيز حقوق الإنسان، وإقامة العدل، والنظام الانتخابي، وإنفاذ القوانين، وتدريب الشرطة، ومجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، التي تتسم بأهمية حيوية لتمكين حكومة هايتي من القيام على الوجه اللائق والفعال بتنسيق المساعدة الدولية والمعونة الإنمائية وإدارتهما واستيعابهما واستخدامهما؛

(هـ) كما تعالج الاستراتيجية والبرنامج الطويلي الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي مسألة بناء القدرات في مؤسسات المجتمع المدني.

باء - الحاجة إلى الاستقرار الوطني

٥١ - شدد الفريق على أن هناك صلة حيوية بين الاستقرار الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفضلا عن ذلك، جرى في حالة هايتي تعليق بعض تدفقات المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية لحين تشكيل الهيئات البرلمانية والحكومية الجديدة من خلال الانتخابات المرتقبة.

٥٢ - وقد طلبت حكومة هايتي المساعدة الانتخابية الدولية لخططها الرامية إلى تنظيم وإجراء تلك الانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية.

٥٣ - ويوصي الفريق الاستشاري المخصص لهايتي بما يلي:

(أ) أن يحث المجلس منظومة الأمم المتحدة على مواصلة الأنشطة التحضيرية للانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية في هايتي، بما في ذلك المساهمة بأموال للجهود الجارية التي تبذلها حكومة هايتي لتنظيم تلك الانتخابات؛

(ب) أن يدعو المجلس الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تجديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي، على أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى إعادة النظر في الولاية لكي تراعي تحديات السنتين المقبلتين؛

(ج) أن يطلب المجلس إلى الأمين العام أن ينسق مع حكومة هايتي الطرائق الأخرى التي يمكن بها ضمان تعزيز الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للعمليات الانتخابية.

جيم - الحاجة إلى مناخ داخلي آمن

٥٤ - جرى التسليم بأهمية تهيئة مناخ سلمي وآمن ومستقر باعتباره شرطا مسبقا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وبصلة ذلك المناخ بجهود التنمية المستدامة.

٥٥ - كما جرى التسليم بأن اكتساب الشرطة الوطنية طابع الاحتراف وتمتعها بما يضمن لها أن تكون قائمة بذاتها وأن تؤدي مهامها على الوجه الكامل، من العناصر المهمة لتدعيم الديمقراطية وتنشيط النظام القضائي في هايتي وللحفاظ على المناخ الآمن والمستقر اللازم للاضطلاع بالأنشطة الإنمائية والديمقراطية.

٥٦ - وقد كانت بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي نشطة في مجال برامج تدريب الشرطة بينما كانت البعثة المدنية الدولية في هايتي نشطة في مجال تعزيز حقوق الإنسان.

٥٧ - ويوصي الفريق الاستشاري المخصص لهايتي بما يلي:

(أ) أن يحث المجلس منظومة الأمم المتحدة على مواصلة العمل في مجالات تدعيم الديمقراطية، وتدريب قوة الشرطة الوطنية لهايتي وإكسابها طابع الاحتراف، وأن يدعو، تحقيقا لهذه الغاية، الجمعية العامة إلى النظر في وضع برنامج خاص للأمم المتحدة لتدريب الشرطة الوطنية الهايتية وتقديم المساعدة التقنية إليها؛

(ب) أن يدعو المجلس الجمعية العامة إلى أن تطلب إلى الأمين العام مواصلة مساعيه الحميدة في هايتي عن طريق ممثله والإبقاء على وجود المكتب السياسي فيها برئاسته، علما بأن المكتب سيتولى أيضا مسؤولية إدارة أي بعثة مدنية جديدة تقررها الأمم المتحدة.

دال - الحاجة إلى تقرير تجميعي عن أنشطة الأمم المتحدة في هايتي

٥٨ - يلزم إعداد تقرير تجميعي دوري عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في هايتي حتى يتسنى لأعضاء المجلس متابعة التطورات في هايتي عن كثب.

٥٩ - ويوصي الفريق الاستشاري المخصص لهايتي بما يلي:

(أ) أن يطلب المجلس إلى الأمين العام تقديم تقرير تجميعي سنوي متكامل عن إعداد وتنفيذ البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي، يتضمن ملاحظات وتوصيات بشأن عمل هيئات الأمم المتحدة المعنية في مجال اختصاص كل منها؛

(ب) ينبغي أن توضع في الحسبان، عند إعداد ذلك التقرير، الخطط والبرامج الإنمائية التي وضعتها حكومة هايتي للبلد، فضلا عن التقييم القطري المشترك لمنظومة الأمم المتحدة الخاص بهايتي، وكذلك إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة إلى هايتي عند إنجازه؛

(ج) وبالمثل، ينبغي عند إعداد التقرير إيلاء العناية لإجراء تقييم نظامي لآثار مختلف برامج تقديم المساعدة إلى هايتي، بغية تعزيز فعاليتها إجمالا.

الحاشية

(١) تدعو مبادرة ٢٠/٢٠، التي أطلقها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، إلى أن توافق البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المهتمة بالأمر على التزامات متبادلة تقضي بتخصيص ما متوسطه ٢٠ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية.

الجدول ١

حجم المساعدة ومصادرها الرئيسية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٨

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المصادر	١٩٩٥	النسبة المئوية	١٩٩٦	النسبة المئوية	١٩٩٧	النسبة المئوية	١٩٩٨	النسبة المئوية
الولايات المتحدة	١٠٠ ١٧٩	١٨,٧	٤٨ ٧٨٠	١١,٥	٨٥ ٦٢٥	٢٤,٤	٩٤ ٥٦٤	٢٦,٨
كندا	٤٤ ٢٦٣	٨,٣	٢٨ ٦٢١	٦,٨	٣٢ ٥٣٥	٩,٣	٣٠ ٢٤١	٨,٦
فرنسا	٥٢ ٨٥٩	٩,٩	٢٣ ٨١٥	٥,٦	٢٥ ١٤٦	٧,٢	١٧ ٧٦٢	٥,١
اليابان	٣١ ٥٤٨	٥,٩	١٥ ٧٩٨	٣,٧	٥ ٩٧٩	١,٧	٨ ٣٣٦	٢,٤
تايوان، المقاطعة الصينية	٣١ ٢٦٠	٥,٩	٨ ٦٤٢	٢,٠	١٢ ٠٠٠	٣,٤	٤ ٤٠٠	١,٢
مصادر المساعدة الثنائية الأخرى	٤ ٤٤٧	٠,٨	١٩ ٨٦٠	٤,٨	١٢ ٢٢٣	٣,٤	١٥ ٣٥٦	٤,٣
مجموع المساعدة الثنائية	٢٦٤ ٥٥٦	٤٩,٥	١٤٥ ٥١٦	٣٤,٤	١٧٣ ٥٠٨	٤٩,٤	١٧٠ ٦٥٩	٤٨,٤
المصادر المتعددة الأطراف								
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	٨٧ ٨٥٥	١٦,٤	٤٩ ٧٧٧	١١,٨	٥٧ ٣٦٢	١٦,٣	٦٨ ٥٦٥	١٩,٤
البنك الدولي	٦٧ ٤٥١	١٢,٦	٦٦ ٢١٩	١٥,٦	٣٩ ٣٦٦	١١,٢	٢٨ ٧٥٢	٨,١
صندوق النقد الدولي	٢٥ ٧٧٤	٤,٨	٢٢ ٤٨٦	٥,٣	٥٥١	٠,٢	٨٢٨	٠,٢
الاتحاد الأوروبي	٥٥ ٣٤٤	١٠,٤	٩٢ ٣٨٤	٢١,٨	٣٩ ١٩٧	١١,٢	٥٥ ٤٣٩	١٥,٧
مصادر أخرى متعددة الأطراف	٩٢٣	٠,٢	٧٧	٠,٠	١ ٩٥٣	٠,٥	٩٩٠	٠,٣
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٢ ٨٥٨	٢,٤	١٦ ٨٥٥	٤,٠	١٦ ٩٤٨	٤,٨	٨ ١٥٣	٢,٣
مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى	١٦ ٨١٦	٣,١	٢١ ٦١١	٥,١	١٤ ٥٢٣	٤,٢	١٩ ٩٦٦	٥,٦
مجموع المساعدة المتعددة الأطراف	٢٦٧ ٠٢١	٤٩,٩	٢٦٩ ٤٠٩	٦٣,٦	١٦٩ ٩٠٠	٤٨,٤	١٨٢ ٦٩٣	٥١,٦
المساعدة المقدمة من منظمات غير حكومية	٢ ٨٦٨	٠,٥	٨ ٤٤٩	٢,٠	٧ ٨٣٠	٢,٢	غير منطبق	
مجموع المساعدة الخارجية	٥٣٤ ٤٤٥	١٠٠,٠	٤٢٣ ٣٧٤	١٠٠,٠	٣٥١ ٢٣٨	١٠٠,٠	٣٥٣ ٣٥٢	١٠٠,٠

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التعاون الإنمائي لعام ١٩٩٧ وبيانات أولية لعام ١٩٩٨.

توزيع المساعدة حسب القطاعات:

تمثل المساعدة المقدمة لدعم ميزان المدفوعات أكبر حصة (٢٩,٨ في المائة) من المدفوعات الكلية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، تليها المدفوعات المقدمة لمعالجة مسائل الحكم (١٣,٧ في المائة)، ثم المساعدة الإنسانية (٨,٥ في المائة)، فالنقل (٧,٠٨ في المائة)، فالصحة (٦,٥ في المائة)، فالمياه والمرافق الأساسية الحضرية (٦,٢ في المائة)، فالزراعة (٥,٣ في المائة). ولا تمثل الصحة والتعليم معا إلا ١٤,٦٥ في المائة من مجموع المدفوعات، بينما تمثل البيئة ١,١ في المائة؛ وبلغت نسبة ما جرى تقديمه كمنح من هذه المدفوعات ٧٠ في المائة، بينما بلغت نسبة القروض ٣٠ في المائة. ومـُول من المساعدة الخارجية ٨٦ في المائة تقريبا من جميع الاستثمارات العامة في هايتي في تلك الفترة. وتظهر أرقام المدفوعات الأولية لعام ١٩٩٨ وجود تغيير في الأولويات القطاعية، حيث يمثل التعليم والصحة ١٨ في المائة، وهي نفس النسبة المخصصة للمساعدة الإنسانية، وتبلغ النسبة المخصصة للنقل ١٢ في المائة، وخصص لكل من الزراعة، والتنمية الاجتماعية، وشؤون الحكم ٨ في المائة من مجموع المدفوعات لذلك العام. وتدل تلك الاختلافات على تغير أولويات واتجاهات الاحتياجات الإنمائية لهايتي.

الجدول ٢

المجالات المواضيعية: الوكالات المسؤولة

المجال المواضيعي	الوكالة المسؤولة
السياق الاقتصادي	البنك الدولي/صندوق النقد الدولي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الحكم (بما في ذلك العمليات الديمقراطية/توطيد سيادة القانون)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/البنك الدولي
حقوق الإنسان	البعثة المدنية الدولية في هايتي/ منظمة الأمم المتحدة للطفولة
العمالة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ منظمة العمل الدولية
السكان	صندوق الأمم المتحدة للسكان
التنمية الريفية/الأمن الغذائي	منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأغذية العالمي
التعليم	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
الصحة	منظمة الصحة العالمية/ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب	برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
البيئة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الثقافة/ثقافة السلام	اليونسكو
الهجرة	المنظمة الدولية للهجرة